الأمم المتحدة

TD/B/62/L.1/Add.4

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
24 September 2015
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والستون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والستين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

إضافة

المحتويات

الصفحة

موجز الرئيس ٢

الاستثمار من أجل التنمية: إصلاح نظام الاستثمار الدولي ٢

250915 250915 GE.15-16173 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز الرئيس
الاستثمار من أجل التنمية: إصلاح نظام الاستثمار الدولي

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١- ناقشت الدورة النتائج المتوصل إليها والمقترحات الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥* . وعلى النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، كانت دورة المجلس الثانية والستون أول اجتماع حكومي دولي لمناقشة اتفاقات الاستثمار.

٢- افتتح الاجتماع الأمين العام للأونكتاد. وقدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد عرضاً عن الاتجاهات الأخيرة السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار، واستعرض المواضيع الرئيسية التي تناولها التقرير.

٣- وعرض المشاركون في حلقة النقاش، الممثلون لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، النهج التي تتبعها بلدانهم أو جهاتهم المعنية إزاء إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وذكروا أن هذه النهج تجسد في الغالب خيارات سياساتية يضعها الأونكتاد، من قبيل تحسين الشروط الرئيسية لهذه الاتفاقات، وتعزيز عملية تشجيع الاستثمار، وضمان الاستثمار المسؤول وتحسين آليات تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار. ويمكن التوصل إلى هذه الآليات، على سبيل المثال، من خلال إنشاء محكمة دولية معنية بقضايا الاستثمار أو عن طريق تعزيز سبل بديلة لحل المنازعات.

٤- وسلط بعض المشاركين في حلقة النقاش الضوء على أهمية الأطر القانونية الوطنية في تعزيز وحماية الاستثمارات، بينما اقترح آخرون نهجاً بديلة، مثل تجنب تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. واقترح أحد المشاركين في حلقة النقاش إنشاء آلية مؤسسية منفصلة عن معاهدات استثمارية محددة لحل النزاعات بمشاركة أصحاب المصلحة المتضررين أو المهتمين. وشدد عدة مشاركين في حلقة النقاش على أهمية إشراك القطاع الخاص في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، مشيرين إلى أن القطاع الخاص قد يضطلع بدور حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن اتفاقات الاستثمار الدولية تشكل أداة هامة لحماية الاستثمار وجذبه.

٥- واتفقت وفود عديدة على أن هناك حاجة ملحة إلى إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وأثنت الدول على الأونكتاد لتحليله التحديات القائمة ولحلوله العملية المنحى، موردةً أمثلة عن معاهدات محددة. وعلاوة على ذلك، بفضل خريطة الطريق التي وضعها الأونكتاد للإصلاح يتسنى لواضعي السياسات اختيار أنسب الخيارات لأهدافهم السياساتية الخاصة. ورحب مندوبان بإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الذي يزود الحكومات بتوجيهات قيمة في إعداد جيل جديد من سياسات الاستثمار منذ عام ٢٠١٢.

٦- وشدد ممثلو بعض الدول الأعضاء على خطر استمرار تجزؤ نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الناجمة عن اتباع البلدان نهجاً مختلفة إزاء إصلاح المعاهدات، دونما تشاور أو تنسيق بشكل صحيح. وذكرت وفود عديدة الحاجة إلى هيكل دعم متعدد الأطراف، وأكدت دور الأونكتاد بوصفه محفلاً لتوافق الآراء على الصعيد الدولي لدعم المبادرات الدولية الرامية إلى إصلاح الحوكمة في مجال الاستثمار. وأضافت أن الأونكتاد قد استجاب لخطة عمل أديس أبابا التي تكلفه بمواصلة برنامجه الحالي للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية.

٧- وأثنت وفود عديدة على الأونكتاد لما يقدمه من مساعدة تقنية وبناء للقدرات بجودة عالية فيما يتصل باتفاقات الاستثمار الدولية، وتعزيز قدرات واضعي السياسات على إعداد اتفاقات ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة.